الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
27 May 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الساعة 15:00

*الرئيس:* السيد براون ..... (لكسمبرغ)

*فيما بعد:* السيد ياريمنكو (نائب الرئيس) ..... (أوكرانيا)

*فيما بعد:* السيد براون ..... (لكسمبرغ)

## المحتويات

البند 65 من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18944 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتُتحت الجلسة الساعة 15:10.*

**البند 65 من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان** (A/74/53 و A/74/53/Add.1)

1 - **السيد سيك** (السنغال)، رئيس مجلس حقوق الإنسان، قال، في معرض تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/74/53 و A/74/53/Add.1): إن رؤساء المجلس المتعاقبين أولوا اهتماماً خاصاً لتعزيز التعاون وإيجاد أوجه التآزر بين اللجنة الثالثة والمجلس. وأفاد في هذا الصدد بأنه أحاط اللجنة الثالثة علماً بأعمال المجلس في نيسان/أبريل 2019. وأكد ضرورة الحوار المنتظم بين الهيئتين.

2 - وتابع قائلاً إن المجلس ظل مخلصاً على مدى السنة السابقة للولاية المنوطة به بتعزيز الاحترام العالمي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز من أي نوع وبطريقة عادلة ومنصفة. وذكر أن المجلس نظر، خلال دوراته العادية الثلاث لعام 2019، في حالات جديدة خارج جدول أعماله، مثل حالات حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية والفلبين ونيكاراغوا، وأنه ناقش مواضيع جديدة مثل التمييز ضد النساء والفتيات في الميدان الرياضي، والمساواة في الأجر، والحق في التنمية. وأشار إلى أن المجلس أبقى على تركيزه على المساعدة التقنية وبناء القدرات، لا سيما في حالات أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا والسودان والصومال وكمبوديا وليبيا ومالي واليمن. وجرى تسليط الضوء على أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات خلال مناقشات المجلس طوال العام، لا سيما من خلال عقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بكبار السن. وأضاف أن المجلس عقد أيضاً اجتماعات ما بين الدورات في عام 2019 بشأن الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، ومشاركة الشعوب الأصلية في أعماله، والتعارض بين الديمقراطية والعنصرية.

3 - واستطرد قائلاً إنه يجب على الدول الأعضاء، في ضوء التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، أن تواصل إحراز تقدم في تنفيذها للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتصديقها عليها وفي وفائها بالالتزامات السياسية التي قطعتها على أنفسها ضمن إطار آليات حقوق الإنسان الدولية. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل على وجه الخصوص يوفر للدول الأعضاء منبراً فريداً لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز حقوق الإنسان جماعيا، مع إيلاء الاحترام الواجب لمبادئ اللاانتقائية والحياد والموضوعية. وذكر أن المشاركة الرفيعة المستوى في ذلك المنتدى يظهر الإرادة السياسية للدول الأعضاء لمواصلة الحوار بشأن حقوق الإنسان، بين أطراف متساوية وفي بيئة تعاونية، مع التركيز على تنفيذ ومتابعة التوصيات المتفق عليها. وأضاف أن المساعدة التقنية وبناء القدرات لا يزالان يشكلان مسألتين رئيسيتين خلال الاستعراضات الدورية الشاملة. ولاحظ أن الجزء الرفيع المستوى للمجلس أتاح للوفود في شباط/فبراير 2019 فرصة إضافية لعرض سياساتها في مجال حقوق الإنسان.

4 - وأعرب عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا والدول النامية غير الساحلية للمشاركة في المجلس ومن ثم جعله هيئة أكثر شمولاً. ومن خلال صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، تمكَّن 33 مندوباً من 32 بلداً، منها 11 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية التي ليست لديها بعثات دائمة في جنيف، من المشاركة في أعمال المجلس في عام 2019. ووفقاً لقرار المجلس 40/34، سينظم الصندوق حلقة عمل ثانية لمنطقة المحيط الهادئ في نادي، فيجي، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، يُنتظر خلالها اعتماد بيان عن زيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال المجلس. وشجَّع المزيد من الدول على المساهمة في الصندوق.

5 - وأردف قائلاً إن فرقة العمل المعنية بخدمات الأمانة وتيسير إمكانية الوصول أمام الأشخاص ذوي الإعاقة واستخدام تكنولوجيا المعلومات، التي أنشئت في عام 2011، لا تزال تتخذ مبادرات لتحسين إمكانية الوصول، وهو ما أكده تقرير صادر عن وحدة التفتيش المشتركة عن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها (JIU/REP/2018/6). ومن خلال ما تقوم به فرقة العمل من دعوة، عقد المجلس ثمانية اجتماعات في عام 2019 مزودة بالكامل بالترجمة إلى لغة الإشارة والترجمة النصية أسفل الشاشة، مقارنةً باجتماع واحد فقط في عام 2011. والتزم المجلس أيضاً بسياسته المتعلقة بتيسير إمكانية الوصول عن طريق قصر التنزيل من موقعه على الشبكة الخارجية على الوثائق المتوفرة في نسق يسهل الاطلاع عليه. وأفاد أن أعمال فرقة العمل تتوافق تماماً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة وتقدِّم مثالاً واضحاً

على الجهود التي يبذلها المجلس من أجل تعزيز عدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والحفاظ على حقوقهم.

6 - ومضى يقول إن المجتمع المدني، الذي تضمن مشاركته في اجتماعات المجلس احتفاظ المناقشات بأهميتها وبقربها من الواقع الميداني، يضطلع بدور حيوي في المتابعة وبناء القدرات. وأشار إلى أن الحيّز المخصص للمجتمع المدني في المجلس فريد بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ويجب الإبقاء عليه. وذكر أن أعمال الانتقام والتخويف التي يتعرض لها الأشخاص الذين يتعاونون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان غير مقبولة إطلاقاً.

7 - وقال إن الجمعية العامة ذكرت، في قرارها 281/65، أنها ستنظر مرة أخرى في مسألة الإبقاء على مركز المجلس بوصفه هيئة فرعية للجمعية في وقت مناسب لا يحل قبل عشر سنوات ولا يتأخر عن خمس عشرة سنة. وأشار إلى أن المجلس واصل في عام 2019 مناقشة التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة عمله. وأفاد بأنه أطلع الأعضاء والمراقبين على خريطة طريق لمواصلة المناقشات التي بدأت قبل عدة سنوات وعيَّن ميسرين لتوجيه المناقشات عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن تعزيز كفاءة المجلس (A/HRC/PRST/OS/12/1). وقال إن جميع أصحاب المصلحة أبانوا عن التزام جدي وبنّاء بعملية تحسين أساليب عمل المجلس، دون إغفال أعماله الموضوعية. غير أنه ينبغي التشديد على أنه من غير الواقعي، في ضوء الأزمات العديدة التي تؤثر حالياً على التمتع بحقوق الإنسان، تخفيض عدد الولايات المنشأة من جانب المجلس.

8 - **السيدة كروز** (إسبانيا): قالت إن عضوية المجلس ينبغي أن تقتضي التزاماً أعمق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل فعال. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في أعمال المجلس وقراراته، ولا سيما التركيز على التمييز القائم على أساس نوع الجنس، إذ أ إن حقوق المرأة تُشكِّل أولوية قصوى لإسبانيا في سياستها الداخلية والخارجية. وأشارت إلى أن المجلس له دور يضطلع به ليس في تعزيز احترام حقوق الإنسان فحسب، لكن أيضاً في إنشاء الآليات المناسبة للرد على وجه السرعة على الانتهاكات. وأوضحت أن المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني جهات فاعلة محورية في هذا الصدد وينبغي دعم أعمالهم والإنصات إلى أصواتهم.

9 - واستطردت قائلة إنه يجب على الدول الأعضاء، تمشياً مع التوصية بإنجاز المزيد بموارد أقل، الإبقاء على ولاية المجلس. وأضافت أنه يتعين تخصيص تمويل مناسب للمجلس لكي يستطيع الوفاء بهذه الولاية، غير أنه ينبغي له أيضاً أن يسعى بجدية وواقعية إلى أن يصبح أكثر كفاءة. وأفادت أن إسبانيا تعمل بفعالية وشفافية واتساق مع آليات المجلس وتلتزم، في وقت يشهد بانتظام تشكيكا في نظام حقوق الإنسان المتعدد الأطراف، بمواصلة هذا التعاون، بوسائل من بينها المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير 2020.

10 - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن المجلس يُشكِّل جزءاً حيوياً من منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإن المغرب يؤيد ولايته، كما ترد في حزمة بناء المؤسسات الخاصة به. ويجب أن يحافظ المجلس على توازن جيد في نظره في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأفادت أنه على الرغم من أن المجلس أحرز تقدماً ملحوظاً مؤخراً في هذا الصدد، فإن ثمة حاجة إلى التفكير بشكل منتظم في العديد من العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على التمتع بحقوق الإنسان وتهدد السلام والأمن. وأشارت إلى أن معتكف داكار في تشرين الأول/أكتوبر 2019 كان مفيداً في هذا الصدد وينبغي تكراره، إذ إنه أتاح للأعضاء إجراء مناقشات صريحة وبنّاءة وساعد في تحسين أهمية المجلس. وقالت إن وفد بلدها يؤيد الأولويات الواردة في خريطة الطريق الصادرة عن الرئيس لعام 2019 بغرض ضمان احتلال حقوق الإنسان للمكانة التي تستحقها في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويؤيد وفد بلدها أيضاً تعزيز دور الاستعراض الدوري الشامل، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات.

11 - وختمت قائلة إن الاستعراض المقبل الذي سيجريه المجلس لن يكون مثمراً إلا إذا كان هناك تعاون وثيق بين الجمعية العامة والمجلس، مثلما كان عليه الحال في استعراض عام 2011. وينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق مواءمة وتنسيق كبيرين بين نيويورك وجنيف. ومن شأن الاستعراض أيضاً أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة لدراسة الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة وتقييم قدرة المنظومة على مواجهة التحديات المقبلة.

12 - **السيدة باسين** (السنغال): قالت إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان سيظلان يشكلان تحدياً إلى أن تتوفر للجميع حرية ممارسة الحق في التنمية. ولذا أعربت عن ترحيب السنغال بالجهود المبذولة من قِبَل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية والدول الأعضاء من

أجل تعزيز هذا الحق. وأعربت أيضاً عن تقدير السنغال لتأثير الاستعراض الدوري الشامل في الدفع بالتعاون التقني وبناء القدرات. وأفادت بأن معتكف داكار يُشكِّل مثالاً على قدرة الرئيس الحالي على تحقيق التوازن بين صنع القرار والتفكير، لا سيما بشأن مواضيع مثل الحاجة إلى ربط ركيزة حقوق الإنسان بركيزتي التنمية والسلام والأمن.

13 - **السيد سكيتينو** (إيطاليا): قال إن المجلس يضطلع بدور قيِّم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مضيفاً أن المجلس ركز في عام 2019 على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان وناقش أكثر المسائل أهمية. وذكر أن وفد بلده قدر بوجه خاص اتخاذ المجلس قراره 11/40 المعنون "الإقرار بإسهام المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في التمتع بحقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية المستدامة"، واتخاذه قرارات متعددة بشأن المساواة بين الجنسين، وتجديده ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

14 - **السيد سكوكنيك تابيا** (شيلي): قال إن هناك حاجة ماسة إلى قيام المجلس بتحسين قدرته على الاستجابة بمرونة للعدد المتزايد من مسائل حقوق الإنسان في العالم وإلى استكمال اللجنة لأعمال المجلس. وذكر أنه لم يُبذل ما يكفي للتصدي لمشكلة الولايات المتداخلة بعد استعراض المجلس لعام 2011. وينبغي إجراء الاستعراض المقبل للمجلس على أساس مناقشات شفافة، وتحليل مشترك، والتركيز على نحو متكامل على نيويورك وجنيف على السواء، وإجراء مشاورات شاملة مع الأطراف المعنية. وينبغي إيلاء عناية خاصة للعملية الانتخابية، وذلك من أجل ضمان أن تكون عضوية المجلس تمثيلية حقا وأن تعكس تصويت أغلبية مؤهلة.

15 - **السيدة أنا سوزوكي** (اليابان): قالت إن بلدها يتطلع إلى استعراض المجلس. ورأت أنه ينبغي للدول الأعضاء إيلاء عناية أكبر في هذا الصدد للازدواجية في المواضيع والتكاليف المالية والتنظيمية المترتبة على القرارات. وينبغي أيضاً بذل جهود لترشيد عدد القرارات المقدمة وتحسين كفاءة المجلس بحيث يتسنى له إنفاق المزيد من الوقت والموارد على المسائل العاجلة المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى المجالات التي تحقق فيها قيمة مضافة. وسألت عما شكَّل التحدي الأكبر للرئيس في تعزيز الكفاءة خلال رئاسته وعن المشورة التي يمكن أن يسديها لخليفته.

16 - **السيد أحمد** (ملديف): قال إن وفد بلده يرحب باتخاذ قرار مجلس حقوق الإنسان 14/41 بشأن المساواة في الأجر ويؤيد توصيته بأن تعلن الجمعية العامة يوماً دولياً للمساواة في الأخر. وعلى المنوال نفسه، تعتزم ملديف إدراج الجوانب الرئيسية لاتفاقية المساواة في الأجر، لعام 1951 (رقم 100) لمنظمة العمل الدولية في سياساتها الوطنية. وأفاد بأن بلده قام، وفقاً لقرار المجلس 15/40 الذي دعا فيه المجلس إلى التصديق على نطاق أوسع على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات في أيلول/سبتمبر 2019. وأشار إلى أن قرار المجلس 21/41 بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ له أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، المعرضة للأحداث البيئية المتطرفة لكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التكيف والتخفيف المناسبة. وذكر أنه ينضم إلى المجلس في دعوة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون في هذا الصدد، لا سيما عن طريق إعادة توجيه الاستراتيجيات المالية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تخطي العوائق المالية.

17 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن المجلس ينبغي له أن يواصل العمل بوصفه المنبر الرئيسي لمعالجة قضايا حقوق الإنسان، وأن يعمل على أساس الثقة والحوار الصادق بين البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ الموضوعية والحياد وعدم التسييس واللاانتقائية. وفي مواجهة التحديات الجديدة التي تؤثر سلبا على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا ينبغي لأي بلد أن يعمل بمفرده. ويجب على المجلس أن يعزز التعاون الفعال القائم على التواصل البنّاء والحوار والشمول، وأن يكفل احترام تعددية الأطراف واحترام القانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في البلدان المحتاجة، لا سيما عن طريق الاستثمار في منع نشوب النزاعات، من خلال زيادة الوعي وتعزيز الحوار على سبيل المثال.

18 - **السيدة كيم** جيسو (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمبادرات التي اتخذها المجلس في عام 2019 لوضع نهج أكثر فعالية إزاء الاتجاهات الناشئة. وينبغي أن توفر حلقة النقاش المقبلة والتقرير المواضيعي للجنة الاستشارية للمجلس عن تأثير التكنولوجيات الرقمية على حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، اقتراحات قيمة للدول الأعضاء بشأن كيفية تحقيق نهج أكثر توازنا وشمولا في هذا الميدان. وتعترف جمهورية كوريا بالجهود التي يبذلها المجلس حاليا للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة، وتأمل في أن يقوم، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، باستعراض التقدم المحرز في مجال

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وأضافت أن بلدها سيسهم بنشاط في هذه الجهود بعقد المؤتمر الدولي الثاني للعمل مع المرأة والسلام، الذي سيركز على مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع.

19 - وأشارت إلى البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن تعزيز كفاءة المجلس، فتساءلت عن الكيفية التي يقيّم بها أثر التدابير المتخذة لتعزيز كفاءة المجلس وعما إذا كانت هناك إجراءات إضافية يمكن اتخاذها للمضي قدما بالعملية.

20 - **السيدة آمان** (سويسرا): قالت إن المجلس أثبت على مدى العام الماضي قدرته على الاستجابة للتحديات المعاصرة وأكد أنه ينبغي أن يظل في صميم الجهود الرامية إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤيد سويسرا المبادرات الهادفة إلى جعل المجلس أكثر كفاءة، ومنحه دورا أبرز داخل الأمم المتحدة، وجعل حقوق الإنسان عناصر رئيسية في إجراءات الأمم المتحدة ومناقشاتها. وتساءلت عما يمكن عمله لتحسين التنسيق بين المجلس في جنيف وهيئات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في نيويورك. وتساءلت أيضا عما يمكن أن تقوم به الدول نفسها لتعزيز حقوق الإنسان على نحو أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة.

21 - **السيدة مانويل** (أنغولا): قالت إن بلدها يقدر الجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز كفاءته وتحسين ظروف عمله، بسبل منها مثلا استخدام البوابة الإلكترونية للوفود، وأكدت من جديد تمسك بلدها بمبدأ التمثيل الجغرافي داخل المجلس. وأشارت إلى أن نقص تمويل ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والقيود التي تواجهها الآليات المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يبرزان السبب وراء الأهمية التي يكتسيها تعزيز دور المجلس. وعلى الرغم من أن عملية الاستعراض ستكون مفيدة في إعادة تعريف تلك الركيزة، يجب أن يكون المجلس مشاركا نشطا في هذه العملية عوض أن يكون مراقبا سلبيا.

22 - **السيد مظفربور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي تعزيز وترشيد كفاءة عمل المجلس في إطار حزمة بناء المؤسسات الخاصة به. ويجب أن تنفذ تدابير المتابعة من جانب مفوضية حقوق الإنسان بطريقة متوازنة ومنصفة ومتساوية، ويجب الحفاظ على الهيكل الحالي لجدول أعمال المجلس، لا سيما بند جدول الأعمال المتعلق بحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى. وبما أن عمل مجلس الأمن مسيَّس إلى حد كبير بالفعل، فإن زيادة عمله مع مجلس حقوق الإنسان يمكن أن يزيد من الإضرار بقضية حقوق الإنسان على حساب المصالح السياسية. ومن المؤسف أن تسييس وتلاعب بضع حكومات عديمة الضمير زاد بالفعل من انعدام الثقة وقوض فعالية الاستعراض الدوري الشامل. فقد كان الأساس المنطقي للاستعراض الدوري الشامل هو في الأصل كفالة العالمية والموضوعية واللاانتقائية والحياد.

23 - **السيدة ندايشيميه** (بوروندي): قالت إن الحوار والتعاون والآليات التوافقية، مثل الاستعراض الدوري الشامل، هي الوسيلة الوحيدة المقبولة عالميا لكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. غير أن بعض الدول الأعضاء، كما ثبت في العديد من الصكوك الدولية، تسعى إلى الضغط من أجل اعتماد قرارات وآليات تدفع بمخططات خفية في البلدان المستهدفة، بينما تغض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في البلدان المحمية. وأفادت أن بوروندي تتمسك بموقفها المبدئي المتمثل في رفض جميع القرارات والآليات الخاصة ببلدان محددة وتنأى بنفسها بوجه خاص عن فقرات من تقرير المجلس تشير إلى لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، التي أنشأها المجلس في ازدراء لموقف حكومتها بشأن هذه المسألة.

24 - **السيدة ني تشونشوير** (أيرلندا): قالت إن حضور الرئيس للاجتماع الحالي دليل على أوجه التآزر بين نيويورك وجنيف ويدل على أهمية حقوق الإنسان بالنسبة للأمم المتحدة ككل. وكثيرا ما يكون عدم احترام حقوق الإنسان هو السبب الجذري لعدم الاستقرار وعائقا أمام التنمية. وتعتبر الزيادة في عدد القرارات المقدمة إلى المجلس في عام 2019 دليلا على الصعوبات التي ظهرت مؤخرا على صعيد العالم. وأعربت عن خيبة أمل أيرلندا إزاء محاولات بعض الوفود تقويض أو إضعاف الصيغ المتفق عليها منذ أمد طويل في تلك القرارات. ومع ذلك، فإن بلدها يرحب باتخاذ المجلس قراره 28/42 بشأن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، إذ لا يمكن للمجلس ولا لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا أن يعملا على نحو سليم إذا لم تمنع الدول الأعضاء الأعمال الانتقامية.

25 - وإذ لاحظت مع القلق العقبات التي تعترض التعاون، والتي تواجهها العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني داخل المجلس، تساءلت عما يمكن عمله لكفالة أن يراعي المجلس وهيئات الأمم المتحدة في نيويورك آراء المجتمع المدني على نحو أفضل أثناء المداولات.

26 - **السيد بيلديغوفيتش** (لاتفيا): قال إن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يؤدون دورا أساسيا في الوفاء بولاية

المجلس. وقد كانت لاتفيا من أوائل البلدان التي وجّهت دعوات دائمة إلى جميع المكلفين بهذه الولايات في عام 2001، وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. ولكفالة استمرار المجلس في الاحتفاظ بدور مركزي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فمن الأهمية بمكان أن يحافظ على مصداقيته وبروزه وشفافيته. ولذلك، تقدر لاتفيا تقديرا كبيرا التزام الرئيس بتعزيز أثر عمل المجلس في الميدان، وزيادة الوعي العام بأنشطته، وبناء الثقة بين الدول الأعضاء، وتحسين مشاركة المجتمع المدني في اجتماعاته. وتساءل عن الأهداف الرئيسية التي يتوخاها المجلس فيما يتعلق بتحسين الكفاءة.

27 - **السيدة سيسينيي** (بوتسوانا): قالت إن بلدها ما فتئ يؤيد المجلس منذ إنشائه في عام 2006؛ وهو يقر أيضا بالدور الفعال الذي يؤديه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون الكامل معهم حتى يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم المواضيعية والخاصة ببلدان محددة. وبالنظر إلى أن المجلس واجه تخفيضات عديدة في الميزانية في السنوات الأخيرة، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تواصل إبداء ضبط النفس أمام ما يُعرض من مبادرات جديدة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل التي سبق تناولها في كيانات أخرى من منظومة الأمم المتحدة. ويجب أيضا بذل الجهود لتحسين العلاقة بين اللجنة والمجلس من أجل كفالة أن تتكلم الأمم المتحدة بصوت واحد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وسألت الرئيس عما إذا كان من الممكن تيسير فهم المعلومات الواردة في تقرير المجلس.

28 - **السيدة بريتو مانيرا** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن وفدها أعرب عن رأيه بشأن تقرير المجلس خلال الجلسة العامة الثالثة والعشرين للجمعية العامة (انظر A/74/PV.23). وعلى الرغم من الحاجة إلى بذل جهود لسد الفجوات بين هيئات حقوق الإنسان في جنيف ونيويورك، فإن وفدها يرحب بتحسن التعاون في ظل ولاية الرئيس الحالي.

29 - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة أعمال التهديد والتخويف والانتقام، سواء على الإنترنت أو خارجها، التي تقوم بها جهات فاعلة تابعة لدول وجهات من غير الدول ضد جماعات أو أفراد تعاونوا مع الأمم المتحدة، ويدعو هيئات حقوق الإنسان في جنيف ونيويورك إلى الجهر بمعارضتها لهذه المسائل. وفي هذا الصدد، تساءلت عما يمكن عمله لمنع الأعمال الانتقامية وتحسين إبراز الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، لا سيما المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، داخل منظومة الأمم المتحدة.

30 - **السيدة بريتو مارتينيز** (السلفادور): قالت إن وفد بلدها يقدر تنوع المواضيع التي يناقشها المجلس، مما يتيح إجراء حوار مفتوح وشفاف وشامل بين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى. بيد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في السبل التي تجعل عمل المجلس أكثر كفاءة وفعالية. ورحبت باتخاذ قرار المجلس 13/41 بشأن الشباب وحقوق الإنسان، ووجهت الانتباه إلى بيان بشأن المهاجرين من الفتيان والفتيات والمراهقين أدلت به السلفادور باسم مجموعة من البلدان خلال الدورة الثانية والأربعين للمجلس.

31 - **السيدة كالامينوس** (ألمانيا): قالت إن حضور الرئيس للجلسة الحالية والدعوة التي وجهتها إليه ألمانيا للمشاركة في تبادل غير رسمي للآراء مع مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2019 يشكلان تقدما إيجابيا: فلا يمكن إحراز تقدم حقيقي إلا بتوجيه الجهود المبذولة على نطاق الركائز الثلاث للأمن وحقوق الإنسان والتنمية صوب نهج واحد. ونظرا للصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والأمن، فقد قرر بلدها، إلى جانب سويسرا، أن يشارك في رئاسة فريق حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات في نيويورك.

32 - وزادت على ذلك بالقول إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان وآلياته أن يعملوا على التعريف بعملهم وتعميق التحليل الذي يجرونه، بهدف تحسين منع نشوب النزاعات. وقالت إن وفدها يود، على وجه الخصوص، أن يرى زيادة في عدد الإحاطات الإعلامية بشأن الإجراءات الخاصة في مجلس الأمن، من قبيل تلك المتعلقة بميانمار وسوريا واليمن. وتساءلت عن الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لسد الفجوة بين هيئات حقوق الإنسان التي توجد مقارها في نيويورك وجنيف.

33 - **السيد زانغ زي** (الصين): قال إن وفد بلده يرحب بالعمل الذي قام به المجلس خلال العام الماضي من أجل تعزيز الحق في التنمية ومكافحة العنصرية وحماية حقوق الفئات الضعيفة، لكنه يعترف بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين كفاءة المجلس. فأولا، هناك تزايد في حالات تسييس حقوق الإنسان، وتطبيق المعايير المزدوجة، واللجوء إلى الإشهار والفضح. وثانياً، لم تحظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية، بالاهتمام الواجب على الرغم من أهميتها العامة بالنسبة للبلدان النامية. وهناك، على وجه الخصوص، حاجة ملحة إلى مزيد من المساعدة التقنية وبناء

القدرات في ميدان حقوق الإنسان. وثالثا، استخدمت بعض المنظمات غير الحكومية مركزها الاستشاري داخل المجلس للسماح لأفراد بالإدلاء ببيان مماثل في مناسبات متعددة. واستخدم انفصاليون أيضا غطاء مركزهم في المنظمات غير الحكومية للمشاركة في أنشطة انفصالية من خلال المنابر المتعددة الأطراف لحقوق الإنسان، مما يقوض سيادة بعض الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. ورابعا، تصرفت بعض الآليات الخاصة خارج نطاق ولايتها بإدلائها بملاحظات غير مسؤولة على أساس معلومات لم يتم التحقق منها. وخامسا، فإن المجلس مثقل بجدول أعمال مليء جدا.

34 - **السيدة أوخينيو** (الأرجنتين): قالت إن بلدها يؤيد تقوية النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد عمل عن كثب مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويقدّر الاستعراض الدوري الشامل بوصفه نظاماً موضوعياً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والأرجنتين تقدّر بوجه خاص إنشاء ولايتي المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا باتخاذ قرار المجلس 25/42 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

35 - **السيد سيك** (السنغال)، رئيس مجلس حقوق الإنسان: قال إن المجلس سيواصل السعي إلى التحسب لوقوع انتهاكات حقوق الإنسان قبل أن تتسبب في أي أذى. وأشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة في هذا الصدد، لأنه لا يهدف إلى فرض جزاءات وإنما إلى منع الانتهاكات، من خلال السماح للوفود بمناقشة مشاكلها وتلقي توصيات قبل تصاعد هذه المسائل. وقال إن الدول الأعضاء تعرب عن التقدير لتمكينها من إجراء هذا النوع من الحوار المتقدم وغير المسيّس.

36 - وأضاف قائلا إن المجلس يواجه نفس التحديات المتعلقة بالموارد التي تواجهها الأمم المتحدة ككل بسبب قيود الميزانية. وعلى الرغم من تأثر مقرريه الخاصين والمكلفين بولايات بذلك، فقد واصل إنجاز عمله المتمثل في الإبلاغ عن الانتهاكات، وإصدار التحذيرات في حالة حدوث انتهاكات، وصياغة التوصيات. ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم المجلس حتى يتمكن من الحصول على الموارد اللازمة للوفاء بولايته.

37 - وتابع كلامه قائلا إن معتكف داكار قد وفر بيئة غير رسمية ومريحة لأعضاء المجلس لمناقشة قضايا ملحة من قبيل العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، والهجرة الجماعية، وتزايد عدم المساواة الذي أثار الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي. وتستحق هذه المواضيع اهتماما خاصا إذا أريد للمجلس أن يواصل كفالة حماية جميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن يواصل الرؤساء اللاحقون التعمق في هذه المسائل.

38 - واستطرد قائلا إن المساعدة التقنية وبناء القدرات جزء حاسم من جدول أعمال المجلس (A/HRC/42/1). وقال إن الدول الأعضاء ترغب في تلقي الدعم الذي تحتاجه للوفاء بالتزاماتها بالاستجابة لهيئات المعاهدات ومواءمة قوانينها مع المعايير الدولية. وأشار إلى أن المساعدة التقنية هامة بقدر أهمية منع الانتهاكات في تقريب المجلس من الدول الأعضاء.

39 - وأضاف قائلا إن عمل المجلس يكمل، قدر الإمكان، عمل اللجنة الثالثة ولا يتداخل معه. وأشار إلى أنه قد عقد، في آذار/مارس 2019، اجتماعا معقدا غير رسمي مع الدول الأعضاء بشأن الاستعراض المقبل لمركز المجلس الذي سيجرى في عام 2021. ووفقا لما ذكره بعض المشاركين، ينبغي أن تشارك الجمعية العامة وحدها في الاستعراض، في حين رأى آخرون أنه لا يمكن إجراء استعراض للمجلس دون تلقي تعليقات من جنيف. وقال إنه يرى أن أفضل الظروف الممكنة للاستعراض يمكن أن تتحقق إذا تلقت الجمعية العامة تعليقات من جنيف وواصلت العمل بالتعاون الوثيق مع جنيف، حيث الشواغل المتعلقة بالمجلس معروفة جيدا. ومن المهم ضمان التنسيق الجيد للاستعراض عن طريق جمع الآراء والتعليقات في أقرب وقت ممكن في عام 2019، أو في عام 2020 على أقصى تقدير.

40 - واستطرد قائلا إن التحدي الأكبر الذي واجهه خلال فترة رئاسته هو تحقيق التوازن بين تبسيط عمل المجلس من ناحية، ومعالجة العديد من المسائل الحساسة والعاجلة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن جدول الأعمال يزداد طولا كل يوم، مما يستلزم أن تكون هناك ولايات جديدة تتيح اتخاذ إجراءات في الميدان، فإن التوفيق ممكن من خلال الاستمرار في تبني النهج الابتكاري والتحلي بالمرونة. وأوصى بأن يعزز خلفه الروابط بين الجهات الفاعلة في المجلس، وأن يعطي الأولوية لمنع الانتهاكات، وأن يركز على أهداف التنمية المستدامة، وأن يراعي بما فيه الكفاية الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

والحقوق المدنية والسياسية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يظل الرئيس محايدا، وألا يرتبط بمجموعات محددة حفاظا على مصداقية المجلس.

41 - وفيما يتعلق بالبيان المذكور أعلاه الذي أدلى به رئيس المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2018، فقد تم تعيين ميسرين في عام 2019 بشأن موضوع تعزيز كفاءة المجلس. وسيقدم الميسرون موجزا لاستنتاجاتهم بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وتقريرا إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2019 عن المناقشات التي جرت بين الدول الأعضاء والميسرين. وقال إن مسألة تبسيط عمل المجلس هي مسألة معقدة وتتطلب إجراء مناقشة موضوعية، ولا سيما بشأن مسائل حساسة من قبيل اعتماد تقارير الاستعراض الدوري الشامل.

42 - وأضاف قائلا إن حضوره للجمعية العامة هو إشارة إلى رغبة المجلس في زيادة الوعي في نيويورك بالعمل المنجز في جنيف. وفي عام 2019، جدد المجلس مارسته المتمثلة في إرسال ورقات غير رسمية إلى رئيس الجمعية العامة بشأن الاستنتاجات الرئيسية للدورات العادية المعقودة في جنيف. وفي نيسان/أبريل 2019، جاء أيضا إلى نيويورك ليناقش مع أعضاء مجلس الأمن الصلة بين هذا الجهاز ومجلس حقوق الإنسان. وفي جنيف، استخدم مجلس حقوق الإنسان كثيرا تقارير الجمعية العامة وقدم توصيات لإرسال تقاريره إلى مجلس الأمن نظرا لأنها تُمكِّن الأمم المتحدة من حماية كرامة الإنسان على نحو أفضل ومن تجنب العمل بشكل انعزالي. وينبغي أيضا بذل الجهود لتبديد التحفظ والخوف من التسييس حتى يكون للتوصيات والتقارير الواردة من جنيف صدى في نيويورك.

43 - وتابع كلامه قائلا إن للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مكانة أساسية في العمل في مجال حقوق الإنسان، كما أن بياناتهم تشكل ما يقرب من نصف مجموع وقت المناقشات العامة. وعلى الرغم من أن هؤلاء المدافعين يشاركون في جميع مراحل مناقشات المجلس، ينبغي تقديم المزيد من المساهمات لتعزيز مشاركتهم في نيويورك. وينبغي أيضا السماح للمجتمع المدني بالمشاركة دون ضغط أو تخويف أو خوف من الأعمال الانتقامية، وأن يبذل المجلس كل ما في وسعه للرد على التقارير المتعلقة بالأعمال الانتقامية والتحقيق فيها على وجه السرعة. وفي معظم الحالات، استجابت الدول الأعضاء بجدية، ولكن اضطر المجلس في بعض الأحيان إلى إرسال الحالات إلى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان في نيويورك من أجل تناول المسألة بصورة مشتركة. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسعى إلى تمكين المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة حتى تكون تلك الهيئات أقرب إلى الواقع الميداني.

44 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

45 - **السيد فالتيسون** (أيسلندا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق (إستونيا وأيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج)، فقال إن من المهم ضمان التكامل والاتساق بين المجلس وهيئات حقوق الإنسان في نيويورك. وهناك بَلَدان من بُلدان الشمال الأوروبي ودول البلطيق هما عضوان حاليا في المجلس، في حين أن بلدانا أخرى كانت في السابق أعضاء أو تطلعت إلى أن تصبح أعضاء. وعلى الرغم من أنه يمكن إصلاح بعض جوانب عمل المجلس، من قبيل ضمان وفاء المنتخبين لعضوية المجلس بواجبهم المتمثل في التمسك بأعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإن العديد من التحسينات تقع على عاتق الدول الأعضاء. وقال إن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق ليست من بين البلدان التي لا توافق على أساليب عمل المجلس.

46 - وأضاف قائلا إن الإنجازات التي حققها المجلس في عام 2019 في معالجة أهم حالات حقوق الإنسان والدعوة إلى المساءلة قد أثبتت أن المجلس لا يزال المحفل الرئيسي للحوار بشأن حقوق الإنسان. فقد أصدر المجلس قرارات حاسمة خاصة ببلدان محددة بشأن حالة حقوق الإنسان في فنزويلا واليمن وإيران وميانمار والفلبين؛ وتناول مواضيع هامة في بيانات مشتركة، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية؛ واتخذ قرارات بشأن مساهمة المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وبشأن العنف ضد المرأة. وينبغي أن تستند تلك القرارات والمقررات إلى المناقشات التي تجريها اللجنة الثالثة واللجنة الخامسة وأن تحترمها. وقال إن بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق أعربت أيضا عن سرورها لأن أعضاء المجلس أيدوا بأغلبية ساحقة تمديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

47 - **السيدة كوهين** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم أيسلندا وسويسرا وكندا وليختنشتاين والنرويج ونيوزيلندا، فقالت إنه في مواجهة تزايد الهجمات على النظام الدولي لحقوق الإنسان، وعلى المجلس بصفة خاصة، يجب على الدول الأعضاء أن تحمي سلامة المجلس. وأعربت عن ترحيب وفود هذه البلدان بالخطوات الهامة المتخذة خلال الدورة الثانية والأربعين للمجلس لمعالجة حالات حقوق الإنسان في بعض

البلدان، بما فيها فنزويلا وميانمار، وتفعيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، وتقديم تقارير موثوقة وغير متحيزة وقائمة على الأدلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

48 - وأضافت قائلة إن المجلس هو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ولكنه يتخذ معظم قراراته بصورة مستقلة وينفذها على الفور. وأعربت عن ترحيب وفود هذه البلدان بتقرير الرئيس المقدم إلى الجلسة العامة للجمعية العامة وبمشاركته التفاعلية مع اللجنة الثالثة، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها المجلس إلى الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن اللجنة الثالثة واللجنة الخامسة تتصرفان عادة بسرعة بشأن مقررات المجلس، فإن الجلسات العامة للجمعية العامة هي التي تقع على عاتقها مسؤولية البت في تقرير المجلس وإضافته وتوصياته، وليست مسؤولية اللجنتين أن تعيدا النظر في مقررات المجلس.

49 - واستطردت قائلة إن أعضاء المجلس ينبغي لهم الالتزام بأعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 251/60. وعلى الرغم من أن لكل دولة مجالا لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، فإن التسامح مع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية أمر يستحق الشجب دائما، لا سيما عندما يُبدي أعضاء المجلس هذا السلوك أو يتغاضون عنه. ويجب على الدول الأعضاء أن تتصرف بمزيد من المسؤولية عند انتخاب أعضاء المجلس لضمان ألا تصبح الدول التي ارتكبت أو سمحت بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أعضاء في المجلس. وينبغي لجميع الدول أن تكيف ممارساتها الانتخابية وفقا لذلك، حتى في حالات الانتخابات على أساس "الصفحة البيضاء". وينبغي للدول الأعضاء التي تترشح للانتخابات أن توجه أيضا دعوات دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تعبيرا عن رغبتها في التعاون الكامل مع المجلس.

50 - واستطردت قائلة إنه بالنظر إلى أن المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان يُطلعون المجلس على ما يحدث ويُذكِّرون الأعضاء بواجب التصرف الملقى على عاتقهم، فإن تزايد العداء ضدهم أمر يبعث على القلق. وقالت إن الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان هي أمر بغيض بوجه خاص عندما تنتج عن مشاركة بلد ما في المجلس أو مشاركته في عملية الاستعراض الدوري الشامل أو مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وقالت إن المضايقات والتخويف والعرقلة من جانب الدول فيما يتعلق بالمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة هي أمور تثير القلق أيضاً. وينبغي أن يكون للمكلفين بولايات الحرية في تسليط الضوء على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وإجراء البحوث والإبلاغ عن الاتجاهات المثيرة للقلق، وتشجيع اتباع معايير جديدة وتبادل أفضل الممارسات. ودعت جميع الدول إلى العمل بصورة بنّاءة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والنظر في توصياتهم بحسن نية، والعمل معهم باحترام، حتى عندما يصعُب إيجاد أرضية مشتركة. وأخيرا، دعت الدول إلى تعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة إفلات مرتكبي الاعتداءات ضدهم من العقاب. وينبغي للأمم المتحدة أن تتدخل إذا كانت التحقيقات الجنائية في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين لا تفي بأعلى معايير الشفافية.

51 - **السيد تشان آي** (ميانمار): قال إن قرار المجلس 29/40 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار والقرار 3/42 بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهنجيا والأقليات الأخرى في ميانمار لم يتخذا بتوافق الآراء. وقد رفضتهما ميانمار لأنهما يستندان إلى روايات من جانب واحد ومزاعم كاسحة ويهدفان إلى زيادة الضغط الدولي على ميانمار. وقال إنهما أيضا يزرعان الريبة ويزيدان الاستقطاب بين مختلف المجتمعات المحلية في ولاية راخين. وتعترض ميانمار أيضا بشدة على إنشاء آلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي يتضح فيها التدقيق الانتقائي والتمييزي فيما يتعلق بميانمار. ومن شأن هذا الإجراء ذي الدوافع السياسية، الذي ينص على إجراء الرصد لمدة سنتين، أن يهدر أكثر من 26 مليون دولار من الموارد الشحيحة في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة أزمة سيولة.

52 - وأضاف قائلا إنه على الرغم من معارضة بلده المستمرة للآليات الخاصة ببلدان محددة، فقد رحب، بروح من التعاون، بمختلف المكلفين بولايات خاصة من هذا القبيل منذ عام 1992، بما في ذلك ست زيارات قامت بها شاغلة الوظيفة الحالية في الفترة بين عامي 2014 و 2017. وقد قررت حكومة ميانمار وبرلمانها وشعبها إنهاء التعاون مع المقررة الخاصة الحالية المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لأن موقفها أصبح متحيزا وغير متوازن. وقال إن الحكومة مع ذلك تعمل بحسن نية مع المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، التي زارت ميانمار ثماني مرات منذ بدء ولايتها في نيسان/أبريل 2018 وسمحت لها بفتح مكتبها القطري في العاصمة. وأضاف قائلا إن الحكومة سمحت أيضا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء تقييمات ميدانية مستقلة في ولاية راخين، وعملت مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية

بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

53 - وتابع كلامه قائلا إن تحسين حالة حقوق الإنسان في ميانمار ينبغي أن يكون عملية تقودها الحكومة. ولذلك، ينبغي للمجلس وآلياته تركيز الجهود على تعزيز التعاون التقني، بسبل من بينها تطوير المؤسسات الوطنية وبناء القدرات في ميانمار. ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة بمزيد من التمويل الطوعي في المجلس حتى يتسنى زيادة التعاون التقني. وستواصل ميانمار التعاون البنَّاء مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

54 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن للمجلس دورا فعالا في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة الجناة. وأعرب عن أمل المملكة المتحدة أن يعاد انتخابها لعضوية المجلس للفترة الممتدة بين عامي 2021 و 2023، وقال إنها ستواصل الكفاح من أجل أنسب صياغة في قرارات حقوق الإنسان.

55 - وأضاف قائلا إنه، فيما يخص فنزويلا، يتضمن تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اتهاما يدين نظام مادورو باللجوء إلى عمليات اعتقال تعسفي وتعذيب وقتل خارج نطاق القضاء. ويجب على المجتمع الدولي أن يرد بقوة على انتهاكات بهذا الحجم. ولذلك، أعرب عن امتنان المملكة المتحدة لمجموعة ليما لما قامت به من دور ريادي بشأن تلك المسألة مهد الطريق أمام المجلس لإنشاء هيئة لتقصي الحقائق بموجب قراره 25/42.

56 - وأردف قائلا إن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي الكشف عن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في سوريا. ولذلك، كان وفد بلده واحدا من الوفود الرئيسية المقدمة لقرار المجلس 27/42 بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، الذي حظي بتأييد كبير رفيع المستوى. وأعرب عن ترحيب المملكة المتحدة بإنشاء مجلس تحقيق، لذلك الغرض، من أجل التحقيق في الهجمات على المرافق المحيّدة من النزاع والمرافق المدعومة من الأمم المتحدة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية.

57 - كما أعرب عن سرور وفده لمشاركته في تقديم قرار المجلس 35/42، الذي مدد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، وسلط الضوء على التزام حكومة السودان بإنشاء مكاتب للمفوضية من أجل مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفيما يخص ميانمار، ترحب حكومته بعمل البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، وهي تعمل حاليا مع الجهات الشريكة الدولية على تنفيذ توصياتها. وقال إن إنشاء آلية التحقيق المستقلة لميانمار هو أيضا خطوة إيجابية يؤمل أن تؤدي إلى المشاركة في جميع عمليات المساءلة المحلية والدولية في البلد. وأعرب عن تقدير وفد بلده أيضا للتعليقات التي أدلى بها وفد ميانمار في الجلسة الحالية بشأن مواصلة العمل مع المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز سجلها في مجال حقوق الإنسان.

58 - وختم بيانه قائلا إن المجلس وواصل عمله الرائع بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وبشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وينبغي أن يكون جميع الأفراد قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية، وينبغي ألاّ يتعرض أحد للتمييز أو الاضطهاد بسبب الهوية الجنسانية. ولذلك أيدت المملكة المتحدة تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وانضمت إلى بيان قدمه إلى المجلس 31 بلدا تحثه فيه على اتخاذ إجراءات للتصدي لاضطهاد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في الشيشان.

59 - *تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ياريمينكو (أوكرانيا).*

60 - **السيدة تريباتي** (الهند): قالت إن قوة المجلس تكمن في تركيزه على الحوار والتعاون والشفافية واللاانتقائية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وقد عزز، طوال فترة وجوده، توافق الآراء بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المواضيعية، بما في ذلك الحقوق المتصلة بالفضاء الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وعلم الوراثة، وغير ذلك من التكنولوجيات الناشئة، واتخذ موقفا حازما بشأن الإرهاب.

61 - وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل هو أحد أنجح أدوات المجلس لتشجيع الدول على الاعتراف بالثغرات التي تعتري حماية حقوق الإنسان ومعالجتها. غير أنه يمكن تحسينه بتخصيص مزيد من الوقت لتبادل الآراء. كما أن للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة دورا فعالا في تعزيز الحوار بشأن بناء القدرات. ومع ذلك، ينبغي ألاّ يُنظر في مسائل حقوق الإنسان بمعزل عن علاقتها المعقدة بالتنمية والديمقراطية والتعاون الدولي. ويجب أن يبقى المكلفون بولايات على استقلالهم وحيادهم، وأن يضطلعوا، وفقا لولاياتهم، بمهامهم بروح المسؤولية، ومع مراعاة شواغل البلدان ومحدودية قدراتها. وينبغي أن

يستند اختيار وتعيين المكلفين بولايات إلى تمثيل عادل لمختلف أنواع النظم القانونية. وينبغي للمجلس مواصلة ترشيد عمله وتحديد أولوياته خلال عملية الاستعراض المقبلة من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من موارده المحدودة. ووصفت المسألة التي طال أمدها والمتعلقة بالتمثيل الجغرافي العادل بين موظفي المفوضية بأنها مسألة تستحق اهتماما خاصا.

62 - وأردفت قائلة إن الهند تُعد قدوة في كونها مجتمعا تعدديا ديمقراطيا ذا نظام حكم علماني، وقضاء محايد ومستقل، ومجتمع مدني مفعم بالحيوية، ووسائط إعلام حرة، ومؤسسات مستقلة لحقوق الإنسان. وختمت مداخلتها بالقول إن بلدها قد عمل مع المجلس منذ إنشائه لما يوليه من الأهمية للتشاور فيما بين الدول في صياغة الخطاب والعمل بشأن حقوق الإنسان.

63 - **السيد با عباد** (اليمن): قال إن وفد بلده يرفض التقرير الأخير لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن. فقد اتضح بأن فريق الخبراء قد استنسخ فقط المعلومات التي تلقاها من مصادر مختلفة دون بذل أي جهد للتحقق من دقتها. وقد تجاهل سبب الصراع في اليمن وهو الانقلاب العسكري لميليشيات الحوثي في أيلول/سبتمبر 2014، الذي ألغى الدستور والمؤسسات الدستورية في البلاد، وتسبب في نهاية المطاف في المأساة الحالية. وعلاوة على ذلك، تجاهل فريق الخبراء قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوضع في اليمن، وعلى رأسها القرار 2216 (2015).

64 - وأضاف قائلا إن فريق الخبراء استمر في استخدام نفس منهجية تقريره السابق، المعتمد على التخمين المبني على معلومات مضللة، والذي يستند إلى ادعاءات قدمتها منظمات غير حكومية غير محايدة، وكذلك إلى ما تنشره وسائط الإعلام. الأمر الذي أفقد التقرير الموضوعية والحيادية والمصداقية. كما اعتمد التقرير على مزاعم بوجود انتهاكات لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ليس لها أي أساس من الصحة. وتوصل فريق الخبراء مرة أخرى إلى استنتاجات لم تكن دقيقة أو عادلة، ولن تفيد العملية السياسية في اليمن أو الشعب اليمني. ولا يفرق التقرير بين أنشطة الحكومات الملتزمة بالقانون وأنشطة الميليشيات المتمردة، ولا يوفر أدلة حقيقية حول ضلوع الحكومة اليمنية أو حكومات دول التحالف في الانتهاكات المزعومة، من قبيل الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والتعذيب وسوء المعاملة وتجنيد الأطفال وانتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

65 - ومضى قائلا ومن هذا المنطلق، فإن اليمن ودول التحالف لا ترحب بالحوار التفاعلي الذي أُجري في الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان من أجل مناقشة التقرير. وكان من الأجدر أن تظل مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البلد في إطار بند جدول أعمال المجلس المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، لكون اليمن بحاجة إليهما. وخلص إلى القول إنه، وريثما يتم التوصل إلى حل سلمي للنزاع، ينبغي أن يتم التركيز على مساعدة البلد في تجاوز هذه الظروف الصعبة التي يواجهها، وضمان التنفيذ الفوري للتفاهمات التي تم التوصل إليها في محادثات السلام في السويد في عام 2018 حول مسائل من قبيل تسليم الموانئ، وإطلاق سراح الأسرى، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية.

66 - **السيد رحمان** (بنغلاديش): قال إن بلده يقدر حجم العبء الثقيل الذي ينهض به المجلس والحاجة إلى تكثيف الجهود لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وسيكون من المفيد التركيز على كفالة الاتساق بين المجلس وهيئات حقوق الإنسان في نيويورك، وإيلاء الاعتبار الواجب للعمل المنجز والنصوص المتفق عليها في جنيف. وأعرب عن تقدير بنغلاديش للاستعراض الدوري الشامل، على وجه الخصوص، واصفا إياه بأنه أداة فعالة لتحسين حالة حقوق الإنسان في فرادى الدول الأعضاء. كما أعرب عن ترحيبها باتخاذ قرار المجلس 29/40 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وقال بأنها تأمل في أن تستخدم الصيغة المتفق عليها بتوافق الآراء في جنيف في مشاريع القرارات المقدمة إلى اللجنة، حتى تتمكن الدول الأعضاء من إبداء دعمها المستمر لحالة مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار.

67 - وأضاف قائلا إن بنغلاديش تقدر المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والآليات ذات الصلة، وتشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون الوثيق معهم توخيا للموضوعية. وأبدى أسف وفد بلده لمنع المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار من دخول ذلك البلد. وقال إن تأمين الدخول بشكل كامل ودون معوقات إلى جميع مناطق ميانمار يساعد على إرساء المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت، حيث لا يقتصر الأمر على التزام أخلاقي للمجتمع الدولي، بل يتعداه إلى أنه هو أيضا عامل مساعد حاسم لحل أزمة الروهينغيا. وختم حديثه بالقول إن بنغلاديش تعاونت تعاونا كاملا مع المقررة الخاصة وبعثة تقصي الحقائق والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار.

68 - **السيد آل سعيد** (عُمان): قال إن حقوق الإنسان في بلده مصانة من خلال منظومة قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية الفرد والمجتمع على حد سواء. والنظام الأساسي الصادر في عام 1996 يحظر التمييز. وعُمان من الدول التي انضمت للعديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وصادقت عُمان أيضا على العديد من الاتفاقيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بما في ذلك حول إلغاء العمل القسري وحول حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وقد أنشأت الحكومة لجانا لمتابعة تنفيذ تلك الاتفاقيات فضلا عن لجان لشؤون الأسرة ولحقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر ورعاية حقوق ذوي الإعاقة. وفي عام 2015، أثنى مجلس حقوق الإنسان على تقرير عُمان في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

69 - وأضاف قائلا إن الحكومة تواصل بذل الجهود لتوسيع نطاق منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وتقوم بتنفيذ العديد من البرامج التي هدفها توفير الخدمات العامة وخدمات التعليم والصحة للفئات المحتاجة، كالأرامل والمطلقات والأيتام وأسر المسجونين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وكانت عُمان من بين أوائل البلدان في المنطقة التي دشنت خدمات أجهزة الصرف الآلي لذوي الإعاقة البصرية، ووفرت الوحدات المتنقلة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك لتخفيف العبء المالي والنفسي على الأسر التي تسكن في مناطق بعيدة عن المراكز الحضرية.

70 - وأردف قائلا إنه، فيما يخص حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، فإن الكل سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات. والحكومة فخورة بما حققته المرأة العمانية وبممارستها لحقها في التصويت والترشح في الانتخابات لعضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية. وخلص إلى القول إن المرأة تقوم بدور في خدمة الوطن والمجتمع لا يقل عن دور الرجل وإن تمثيلها في مختلف المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفي القطاع الخاص هو موضع تشجيع.

71 - **السيد موسى** (مصر): قال إن بلده يواصل دعم ولاية المجلس على النحو المنصوص عليه في حزمة بناء المؤسسات الخاصة به، وأعرب عن الترحيب بالمقترحات الداعية إلى استعراض عمل المجلس تمشيا مع تلك الوثيقة. وقال إنه ينبغي لأي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها أن يحترم المجموعة الواسعة من آراء الدول الأعضاء وشواغلها ومصالحها، وأن يعتمد بتوافق الآراء. ووصف استمرار الاستقطاب في مداولات المجلس بالأمر الباعث على القلق الشديد، لأن ولايته لا يمكن تنفيذها بفعالية إلا في ظل احترام مبادئ عدم التسييس والانتقائية والموضوعية والعالمية والتعاون الدولي. وينبغي للدول الأعضاء الامتناع عن استهداف حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة، وعن النظر في مسائل خلافية لا أساس لها في الإطار القانوني لحقوق الإنسان المتفق عليه دوليا، والتي لا تحظى بتأييد أوسع نطاقا من قِبل أعضاء المجلس. وأضاف قائلا إن جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وينبغي معالجتها بطريقة عادلة ومنصفة. وختم بالقول إن مصر، التي تقود حاليا عددا من المبادرات المتعلقة بهذه الحقوق، ترى أن كافة المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس ينبغي أن تعامل على قدم المساواة ومن دون تمييز.

72 - **السيدة مالوش** (المراقبة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية): قالت إنه، في 27 أيلول/سبتمبر 2019، وخلال الدورة الثانية والأربعين للمجلس، تلا الممثل الدائم لجيبوتي بيانا باسم 81 وفدا. وقد لفتت الوفود نظر المجلس وإدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الاختلال المقلق الناجم، اعتبارا من الأسبوع الثاني من الدورة الحادية والأربعين، عن انخفاض عدد الملخصات التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإعلام في جنيف باللغتين الفرنسية والانكليزية. وأضافت أن الأطراف الموقعة أشارت إلى أن تقديم الملخصات بلغتين يضمن لجميع الوفود، ولا سيما الوفود الصغيرة ذات الموارد المحدودة، فرصا متساوية لمتابعة أعمال المجلس، وإعداد تقارير لحكوماتها. وأنهت مداخلتها بالقول إنه على الرغم من أن الأطراف الموقعة تدرك القيود التي يواجهها مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الميزانية، فإن تلك الأطراف تأمل في التوصل إلى حل سريع لمسائل التدفقات النقدية حتى يتمكن المجلس من توفير تغطية كاملة لدوراته المقبلة، في امتثال تام لولايته.

73 - *السيد براون (لكسمبرغ): استأنف رئاسة الجلسة.*

*رُفعت الجلسة الساعة 17:10*